# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Al Karama** |
| **DATE:** | **9-August-2015** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **50,000** |
| **TITLE :** | **Al Karama Continues to Uncover the Mystery behind the Collapse of the Drug and Pharmaceutical Industries** |
| **PAGE:** | **12** |
| **ARTICLE TYPE:** | **Drug – Related News** |
| **REPORTER:** | **Wessam Hamedy** |

# "الكرامة" تواصل كشف لغز انهيار صناعة الدواء والمستحضرات الصيدلية

## الفساد يقتل "البحث العلمي" في قطاع "النباتات الطبية" .. توقف زراعات النباتات الطبية والعطرية.. ولم يتبق منها سوى ٦٠ نوعًا تزرع خصيصًا للأغراض الصناعية

**كنا نعتقد أن ما كشفناه في الحلقة السابقة عن تراجع دور مصر في مجال النباتات الطبية المستخدمة في صناعة المستحضرات الصيدلية، هو ما يدور في مُجمله حول تدهور أول مشروع قومي للأبحاث العلمية والاستثمار في زراعة النباتات، الأبحاث العلمية المرتبطة بالاستثمار في مجال النباتات الطبية والعطرية، أوصت بأهمية زراعة أنواعها المختلفة على مساحات تبلغ مئات الآلاف من الأفدنة في مناطق العلمين، والصحراء الغربية الممتدة حتى الحدود الليبية، وسيناء، ومناطق الوادي الجديد، بما يتيح للدولة استخدام الأساليب المتطورة لاستخلاص المادة الفعالة من النباتات الطبية، وادخالها في صناعة المستحضرات الصيدلية. لكن يبدو أن المراكز البحثية تعمل في واد والحكومة تعيش في واد آخر.**

## خلو زراعات النباتات الطبية من الخريطة التسميدية لوزارة الزراعة.. وسيطرة أحد أصدقاء جمال مبارك على أكبر شركة تعمل في مجال النباتات الطبية

العبث الذي يرقى إلى مستوى الفساد طال نحو ثلثي نوع من النباتات الطبية والعطرية التي تنمو برياً في وادي النيل والصحراء الشرقية والغربية وسيناء، حيث تدهورت تلك الزراعات وتلاشت إلى الحد الذي لم يتبق منها سوى ٦٠ نوعاً فقط، هي التي تزرع خصيصًا للأغراض الصناعية، عن طريق التجفيف، أو استخلاص الزيوت منها.

أما المساحات المنزرعة، وفقًا لآخر دراسة صادرة عن المركز القومي للبحوث، فبلغت ٣٢ ألفا و٥٢٨ فدانا، منها ٧ آلاف من الأراضي القديمة، و٢٥ ألفا من الأراضي الحديثة، والمفاجأة خلو جميع أنواع النباتات الطبية من الخريطة التسميدية لوزارة الزراعة لتمثل العبء الثقيل ليقر منها الفلاح ويهجر زراعتها، لتنوعت محاصيلها ما بين الكزبرة الجافة، والنباتات النيلية، مثل «الحناء الشيح الزعتر عصفور الجنة».

ورغم هذا الانهيار فإن مصر ما زالت على رأس البلدان المصدرة للمواد الخام في مجال النباتات الطبية، لكنها في ذات الوقت تراجعت فيما يخص الاستفادة من تصنيعها محليًا، بصورة تبعث على الشكوك في الحكومات المتعاقبة، بل تناصت الاتهامات ضدها بالتورط في إهدار كل ما يتعلق بالاقتصاديات الحيوية التي تدخل في الصناعات الأساسية، والتي تدر عائدًا كبيرًا، وتوفر فرص عمل هائلة، وتحقق اكتفاءً ذاتيًا، وتوفر العملة الصعبة، وتحقق فائضًا كبيرًا في الميزان التجاري.

وتشير الأرقام إلى أن مصر تستورد سنويًا ما يقرب من ١٠٧ ملايين جنيه، حسب ما صرح به الدكتور فاروق الشوبكي، رئيس مجلس إدارة جمعية منتجي ومصدري النباتات الطبية والعطرية، لكل من ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أكثر الدول استيرادا لتلك المنتجات، أهمها «الشيح بابونج، والريحان، والبردقوش، والشمر، والكراوية، واليانسون». ويحدث ذلك في ظل وجود إمكانية لزيادة الصادرات إلى ٧٠٠ مليون جنيه، شريطة دعم الحكومة لإدخال العملات الأجنبية، والأخطر من هذا أن الأصناف المحلية من تلك الزراعات تفوق في جودتها الزراعات المهجنة، التي أصابت معظم القطاعات الزراعية، لأنها تعتمد بشكل كلي على التقاوي والبذور المستوردة من الشركات الأجنبية، على حساب إهمال الأصناف المحلية والتوقف عن استيطاط أنواع جيدة منها، جريا وراء العائد الكبير من الأصناف الهجين التي تتمثل خطورتها في عدم القدرة على استنباط أو الحصول على بذور وتقاو للعام التالي، مما يجدد انهيارا لكل الصفات المرغوب فيها في الصنف المزروع من الجيل الأول، وهذا بدوره يلزم الدول المستوردة على تجديد عقود الاستيراد بشكل سنوي، وتصبح الدول المنتجة هي المحتكرة والمهيمنة لسوق التقاوي والبذور التي لا تقل أهمية عن سوق السلاح والمخدرات والأدوية. حسبما قال الدكتور السيد حسن، رئيس قسم بشعبة الخضر والنباتات الطبية.

وأكد أن مصر ما زالت محافظة على أصنافها المحلية، فنجد مثلا ٥٠ جراما من الكمون المصري أفضل من كيلو لنفس الصنف التركي، نظرا لزيادة تركيز المادة الفعالة في المصري عنه في المستورد. ولأن الحفاظ على هذه الأنواع يتواءق مع رغبة المستهلك الأول لصادراتنا من النباتات الطبية والعطرية، وهي الدول الغربية ودول الاتحاد الأوروبي، مثل الكمون والحبوب العطرية كالشمر، وأيضًا المحاصيل العطرية الورقية كالنعناع والريحان.

وجدير بالذكر أنه وقت عمل الحصار الاقتصادي على المنتجات المصرية في عام ٢٠١٢ كنوع من الضغط السياسي، بدعوى توريد مصر نوعا من الحلبة تسبب في أمراض بألمانيا، كانت المحاصيل المستثناة من الحظر أو يمعنى آخر لا يستطيعون الاستغناء عنها، هي النباتات الطبية والعطرية، مما يشير إلى أهميتها في مجال التجارة الدولية ومجال الاستثمار الجاد من قبل الدولة عبر استراتيجية زراعية متكاملة، بدءا من تحديد وإلزام زراعة مساحات من تلك الأنواع. وأيضًا تيسير طريقة الجمع والتوزيع والتصدير بطريقة سريعة، حفاظا على جودة المنتج ليستطيع المنافسة خارجيا بالسوق العالمية.

وتعب الأعشاب بشكل مباشر في الطب البديل والأمن، بعيدًا عن الأدوية التي تدخل في صناعتها ٨٠٪ مواد مصنعة من مواد خام يتم احتكارها لكبرى الشركات العالمية للأدوية، وخير دليل ما جرى لاحتكار المادة الخام لتصنيع «السوفالدي» من قبل شركة «جلياد»، لتصبح المادة الخام مُقيدة بأغلال وقيود تعاقدات تلك الشركة.

### إهمال الطب البديل

يعمل في سوق الطب البديل والأعشاب الطبية قرابة نصف المليون عامل، مسجل منهم ٥ آلاف فقط بالغرفة التجارية في تجارة العطارة والتي تصل إلى ١٠ ملايين جنيه، بينما بلغ حجم مبيعات الأعشاب والمستخلصات الطبية ٣٠٪ من إجمالي مبيعات الدواء في مصر، كل تلك الأرقام ويتم إهمال الطب البديل وتركه لمجموعة من النصابين والدجالين والعطارين الذين يتاجرون بعلاج المرضى عبر أعشابهم، بسبب عدم الاهتمام بالأبحاث والرسائل العلمية في مجال التصنيع المباشر لشركات الأدوية.

كما أنه لا يوجد دعم من شركات الأدوية في مجال التصنيع المباشر للدواء، ويتوقف دورها على إما الاستحواذ على البحث لتسجيله كدواء جديد، ثم تسويقه وإما محاربته للقضاء عليه، والباقي الشركات تعتمد على الربح السريع من خلال شراء أو الحصول على ملفات أدوية أو عقاقير مسجلة بالفعل، وتكتفي بدور التصنيع المباشر، اعتمادا على استيراد المادة الخام من الشركة الأم، على عكس المعمول به في الأنظمة العالمية التي ترعى الباحثين وتدعمهم، إلى أن يصلوا إلى نتائج، ثم تتولى تسويق منتجاتهم وتجني ثمار المصرف أضعافا مضاعفة، أو يتم الاكتفاء بتصدير الأعشاب والنباتات العطرية في صورتها الأولية، إلى جانب عدم وجود استراتيجية للتعليم الطبي بالأعشاب الطبية والعطرية، وفقًا لمعايير دقيقة من حيث الجرعة والزمن وتكتب في روشتة الطبيب أو أثناء وصفه للمريض.

ومن المفارقات أن يُدرّس علم «الأروما ثيربي» بكليات الطب في الكثير من البلدان العربية، واستخدام الزيوت العطرية في العلاج، وفقًا لتقنيات محددة ومدروسة لأمراض عديدة، وفي مصر نكتفي بتصدير زيوت وعجائن فطرية خام دون أن يكون لنا نصيب في تصنيعها، كالزيوت العطرية للنباتات العائلة الشفوية مثل «الريحان الحلو، والنعناع البلدي، والنعناع الفلفلي، والبردقوش، والزعتر».

### القانون يجرم التجارة

قانون الصيدلة الحالي لا يسمح ببيع أي منتجات عشبية غير مُسجلة. ويستثنى من ذلك النباتات الطبية المسجلة بوزارة الصحة، وفي حالة ضبط أي أعشاب داخل الصيدليات يعد ذلك مخالفة قانونية يُحال مرتكبها إلى التحقيق وقد تغلق بسببها الصيدلية، وتتخذ إدارة التفتيش الصيدلي الإجراءات القانونية اللازمة ضد وجود مثل تلك المنتجات مجهولة المصدر داخل الصيدليات، طبقًا للمادة «٥٩» من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥، بشأن مزاولة مهنة الصيدلة التي تنص على حظر تداول المستحضرات الطبية الخاصة «سواء كانت محضرة محليا أو مستوردة من الخارج» إلا بعد تسجيلها، وكذلك المادة «٣٠» من القانون ذاته التي تنص على أنه يجب أن تكون البيانات المذكورة على بطاقات تلك المستحضرات أو ما يوزع عنها من النشرات والإعلانات متفقة مع ما تحتويه فعلا من مواد وعلى خواصها العلاجية، كما يجب أن لا تتضمن عبارات تتنافى مع الآداب العامة، باعتبار أن معظم المنتجات العشبية التي تُباع لدى العطارين محفوظة بطريقة خاطئة غير آمنة على صحة المواطنين، وتُسمو عليها فطريات وبكتيريا سامة، كما أن أي دواء متداول غير مسجل لدى وزارة الصحة فيه سموم قاتلة لمتناولها، وبعضها يصبح سامًا لو خلط بمركب آخر، وبعضها سامًا على المدى الطويل ويؤدي إلى الموت.

وسام حمدي